ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

موجز سياسات

تمكين الشباب في الأردن:

من التعليم إلى التوظيف والمشاركة المدنية وريادة الأعمال

E/ESCWA/CL2.GPID/2026/Policy brief.3

استفاد موجز السياسات هذا من الملاحظات والمساهمات القيّمة التي قدّمتها وزارة التنمية الاجتماعية في المملكة الأردنية الهاشمية، وكذلك أعضاء فريق العمل الوطني المعني بالمساواة، بما في ذلك ممثلون عن وزارة العمل، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الصحة، ووزارة الشباب، ووزارة الصناعة والتجارة، ودائرة الإحصاءات العامة وصندوق المعونة الوطنية والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية. وتعرب الإسكوا عن تقديرها لهذه المساهمات التي ساعدت في إثراء التحليل وتعزيز ملاءمة التوصيات للسياق الوطني.

1

أحرز الأردن تقدّماً لافتاً في إتاحة التعليم ومستويات الإلمام بالقراءة والكتابة، بفضل استثمارات طويلة الأمد في التعليم الأساسي وتدريب المعلمين. لكن تحسين مؤشرات الجودة والإنصاف، لا سيما للأطفال ذوي الإعاقة والشباب والفئات المحدودة الدخل، يستلزم تعميم التعليم الدامج ومعالجة فقر التعلّم عبر الاستثمار الموجّه في التعليم المبكر، والبنية التحتية الدامجة، والتعلّم مدى الحياة، من أجل تحويل المكاسب التعلمية إلى مهارات قابلة للتوظيف وداعمة للنمو.

2

يتميّز الاقتصاد الأردني بديناميكية متنامية في القطاع الخاص وبقدرة على استحداث فرص جديدة، ما يتيح أساساً واعداً لتوسيع قاعدة التشغيل. ومع ذلك، لا تزال الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل تحدّ من استفادة الشباب، لا سيما خريجي التعليم العالي والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة، من هذه الفرص. ويتيح توضيح مسارات الانتقال من التعليم إلى العمل، والاستثمار في مهارات المستقبل، فرصةً لتحسين قابلية التوظيف وتعزيز العمل اللائق.

3

يُظهر الشباب الأردني مستويات عالية من الثقة والطموح الريادي، مع تنامٍ ملحوظ في نشاط ريادة الأعمال في مراحله المبكرة. لكن تركيز ريادة الأعمال على تلبية الاحتياجات القصيرة الأمد والوصول المحدود إلى التمويل والمعرفة والدعم المؤسسي، يقيّدان الابتكار والاستدامة. ويمثّل الانتقال إلى نظام ريادي أكثر شمولاً وابتكاراً، مدعوماً بالتمويل الميسر والمهارات الرقمية، فرصةً لدفع النمو واستحداث فرص اقتصادية طويلة الأمد.

4

وضع الأردن أطراً مؤسسية واستراتيجيات وطنية متقدّمة لإشراك الشباب في الحياة العامة، على نحوٍ يعكس التزاماً رسمياً بمبدأ المشاركة. مع ذلك، تبقى المشاركة الفعلية محدودة الأثر، في دلالةٍ على الحاجة إلى الانتقال إلى مشاركة هادفة تؤثر في صنع القرار. ويتيح تمكين الشباب، لا سيما النساء والأشخاص ذوي الإعاقة، باعتماد آليات مشاركة شفافة ومرتبطة بالسياسات والموارد، فرصةً لتعزيز الثقة المدنية ودعم الحوكمة الشاملة.

مقدمة

يسجل الأردن مفارقةً تنموية واضحة تتمثل في امتلاكه رصيداً ديمغرافياً شاباً يشكّل فرصة استراتيجية للنمو الشامل، في مقابل وجود بعض التحديات التي تحدّ من قدرة هذا المورد البشري على الاندماج الكامل في الاقتصاد والمجتمع. وعلى الرغم من التقدم الملحوظ في مؤشرات التعليم، واتساع نطاق الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتنامي ديناميكية القطاع الخاص، لا تزال الفجوات قائمة في جودة التعليم، ومواءمة المهارات مع احتياجات سوق العمل، والوصول المنصف إلى الفرص الاقتصادية، والمشاركة الفعلية في الحياة العامة.

ينطلق هذا الموجز من تحليل متعدد الأبعاد لعدم المساواة، قائم على ثلاث ركائز مترابطة هي: التعليم، والعمل وريادة الأعمال، والمشاركة المدنية. ففي مجال التعليم، يُبرز التحليل التباين بين الإنجازات الكمية والتحديات النوعية، مع اتّساع الفجوات في التعلم، لا سيما في صفوف الأطفال ذوي الإعاقة واللاجئين والفئات ذات الدخل المحدود. وفيما يخصّ سوق العمل، يكشف الموجز عن قضايا بنيوية تعيق انتقال الشباب من التعليم إلى العمل، وتحدّ من قدرة الاقتصاد على استيعاب الخريجين، مع استمرار الفجوات بين الجنسين وضعف مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة. في المقابل، تُطرح ريادة الأعمال كمسار واعد لتعزيز الإدماج الاقتصادي، إلا أن فعاليتها تبقى محدودة في ظل قيود التمويل وضعف استدامة المشاريع.

كما يتناول الموجز فجوة أخرى تتمثل في محدودية المشاركة المدنية. فلا تزال مشاركة الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة في صنع القرار دون مستوى وزنهم الديمغرافي، رغم وجود أطر مؤسسية وتشريعية داعمة. ويعكس ذلك انتقالاً غير مكتمل نحو المشاركة الفعلية المؤثرة، ما يحدّ من قدرة السياسات العامة على الاستجابة لاحتياجات مختلف الفئات.

وفي ظل هذه التحديات، تتطلب معالجة عدم المساواة في الأردن نهجاً تكاملياً يربط بين إصلاح التعليم، وتنشيط سوق العمل، وتوسيع فرص ريادة الأعمال، وتعزيز المشاركة الشاملة. وختاماً، يقدّم هذا الموجز مجموعة من التوصيات في مجال السياسات العامة، هدفها تحويل العائد الديمغرافي إلى محرّك للتنمية المستدامة والعادلة، عن طريق الاستثمار في التعليم الدامج والتعلّم مدى الحياة، وتعزيز مسارات الانتقال إلى العمل، وتوسيع الوصول المنصف إلى ريادة الأعمال، وتفعيل المشاركة المدنية، ودعم المبادرات الشبابية بوصفها جسراً بين المشاركة والتمكين الاقتصادي.

وعليه، يهدف هذا الموجز إلى الإجابة عن ثلاثة أسئلة مترابطة، هي:

1. كيف يمكن زيادة الإنصاف في الوصول إلى التعليم الجيد لتزويد الشباب بالمهارات اللازمة؟
2. أيّ تدابير من شأنها أن تيسّر ريادة الأعمال والابتكار لدى الشباب من خلال سدّ الفجوات في التمويل وبناء القدرات؟
3. كيف يمكن تقليص الفجوات القائمة في المشاركة المدنية لضمان انخراط فعّال في صياغة السياسات؟

يستعرض الموجز، في سياق الإجابة عن هذه الأسئلة، أولوياتٍ في مجال السياسات العامة، متوافقة مع أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف 4 (التعليم الجيد)، والهدف 8 (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، والهدف 10 (الحدّ من أوجه عدم المساواة)، ومع رؤية التحديث الاقتصادي 2033[1] التي تضع تمكين الشباب والتنمية الشاملة في صميم التحول الوطني.

معلومات أساسية

لا يزال معدل بطالة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة) في الأردن مرتفعاً، بلغ 39.3 في المائة في عام 2024[2]. ويأتي هذا التحدي في واقع ديمغرافي يتيح فرصة استراتيجية للنمو الشامل: فأكثر من 63 في المائة من السكان هم دون سن الثلاثين والفئة العمرية من 10 سنوات إلى 30 سنة وحدها بلغت 39.2 في المائة من مجموع السكان في عام 2025[3]، ما يوفّر رصيداً بشرياً شاباً يمكن أن يكون محركاً رئيسياً للتنمية الاقتصادية ولتوسيع الطبقة الوسطى[4]. وفي هذا السياق، تحدّد رؤية التحديث الاقتصادي أولويات واضحة تتمثّل في استحداث فرص العمل، ومواءمة المهارات مع احتياجات السوق، وتحفيز الاستثمار في القطاعات الواعدة، في تحول تدريجي من إدارة تحديات البطالة إلى توظيف العائد الديمغرافي كرافعة للنمو المستدام.

وحقق الأردن إنجازات تعليمية لافتة. فقد بلغ معدل إلمام الشباب بالقراءة والكتابة 99.3 في المائة، وهو الأعلى إقليمياً[5]، ووصلت نسبة الالتحاق بالمرحلة الابتدائية إلى 98.55 في المائة لعام 2024[6]، فيما بلغ معدل الإتمام في التعليم الابتدائي لعام 2023 نحو 98.2 في المائة[7]، مع فروق طفيفة بين الجنسين والمناطق. في المقابل، سُجّل تراجعٌ في التعليم الثانوي، وانخفضت نسبة الالتحاق في عام 2022 إلى 83 في المائة[8]، وبلغت النسبة الإجمالية للتحصيل في التعليم الثانوي الأدنى (أي حتى الصف العاشر) نحو 95.5 في المائة لعام 2023[9]. إضافةً إلى ذلك، يبقى 17 في المائة من الطلاب في المرحلة الثانوية خارج المدارس[10]، ومعظمهم من اللاجئين السوريين والأشخاص ذوي الإعاقة، رغم الإصلاحات المنصوص عليها في قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لسنة 2017[11].

وتُعدّ وزارة الشباب المظلة الرسمية لقطاع الشباب، نظراً لدورها الرائد في تنسيق الجهود الوطنية في مجال تمكين الشباب وتنسيق السياسات والبرامج المرتبطة بهم. وقد عملت الوزارة على إعداد الاستراتيجية الوطنية للشباب (2015-2019) وتنفيذها، كما أنّها تقود تطوير الاستراتيجية المرتقبة (2026-2030)، انطلاقاً من رؤية مفادها أنّ ملف الشباب هو ملف دولة يتطلب تكاملاً بين مختلف القطاعات. وفي هذا السياق، تركز سياسات الشباب على تنمية القدرات وتعزيز المشاركة وبناء المهارات، مع التأكيد على أن تحقيق الأثر الشامل يتطلب مواءمة هذه الجهود مع السياسات الاقتصادية الأوسع نطاقاً، بما يضمن ترجمة مخرجات التمكين إلى فرص واقعية ومستدامة للشباب.

وتشير بيانات المسح الوطني للشباب لعام 2025 إلى أنّ الدوافع الاقتصادية تمثّل المحرك الرئيسي لنية الهجرة لدى الشباب في الأردن. وعليه، يأتي البحث عن فرص العمل في مقدمة الأسباب، يليه السعي لتحسين الظروف المعيشية، ثم الحصول على دخل أفضل. وتبيّن هذه المؤشرات أنّ الهجرة قد تمثل استجابة مباشرة للتحديات الاقتصادية، أكثر من كونها مجرد خيار اجتماعي أو ثقافي. في المقابل، تُظهر النتائج أن نية العودة إلى الأردن لا تزال مرتفعة، حيث أفاد معظم الشباب الراغبين في السفر بنيّتهم العودة بعد فترة معينة، ما يشير إلى أنّ الهجرة، في تصوّراتهم، تتخذ طابعاً مؤقتاً يرتبط بتحسين الأوضاع الاقتصادية، لا بالاستقرار الدائم خارج البلد[12].

في المقابل، يعبّر 79 في المائة من الشباب الأردنيين عن ثقتهم في قدرتهم على تأسيس مشروع خاص، لكنّ وجود بعض التحديات قد يجعل ريادة الأعمال خياراً صعباً لمواجهة البطالة[13]. فقد انخفض التمويل بالأسهم بنسبة 14 في المائة في عام 2023، والتمويل بالدين بنسبة 39 في المائة، والإقراض الصغير بنسبة 26 في المائة[14].

وتشير نتائج المسح الوطني للشباب لعام 2025 إلى تحوّل ملحوظ في تفضيلات الشباب في الأردن نحو ريادة الأعمال، حيث يفضل 50 إلى 60 في المائة منهم تأسيس مشاريعهم الخاصة بدلاً من الالتحاق بوظائف تقليدية. ويعكس هذا التحوّل إعادة تشكيل في تصوّرات العمل لدى الشباب، مدفوعة بالسعي إلى الاستقلالية والمرونة المهنية، فضلاً عن البحث عن فرص دخل أعلى، في ظل التحديات التي يواجهها سوق العمل[15].

الشكل 1. معدل إلمام الشباب (15-24 سنة) بالقراءة والكتابة، عام 2023

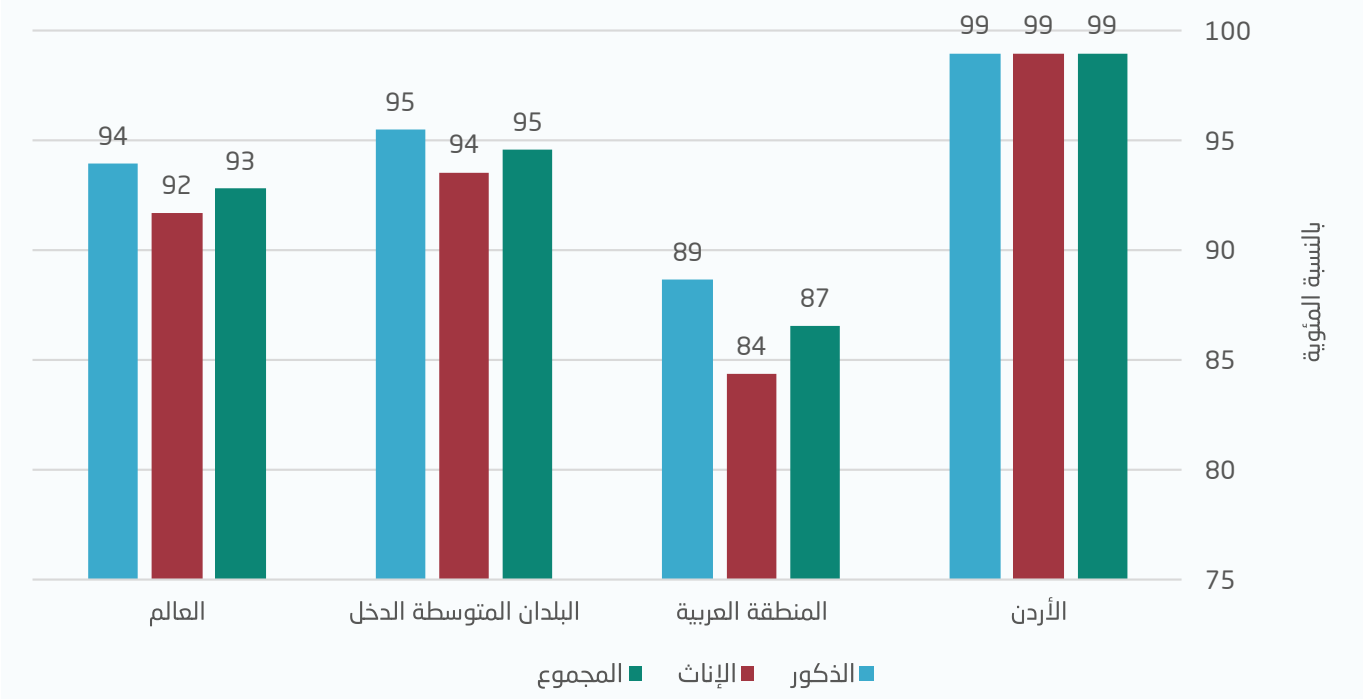

المصدر: UNESCO Institute for Statistics (UIS).

التفاوتات في التعليم

حقق الأردن تقدماً ملحوظاً في التعليم، واقترب معدل إلمام الشباب بالقراءة والكتابة من 100 في المائة من دون فروق بين الجنسين (الشكل 1)، متجاوزاً بذلك المعدلين الإقليمي والعالمي. كما تلقى جميع المعلمين في مراحل التعليم ما قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي التدريب الأساسي المطلوب، ما يميّز الأردن عن دول الجوار. علاوةً على ذلك، حصل أكثر من خمس السكان البالغين على شهادة بكالوريوس أو أعلى، ما يضع الأردن في مصافّ الدول المتقدمة في مجال التعليم في المنطقة.

ورغم هذا التقدّم، لا تزال التحديات في تكافؤ فرص الالتحاق قائمة، خاصة بين الفئات الأكثر احتياجاً، حيث يواجه الأطفال اللاجئون وسكان المناطق الريفية، إضافة إلى الأطفال ذوي الإعاقة، تحديات أكبر في الوصول إلى التعليم.

وعلى صعيد جودة التعليم، تظهر فجوات واضحة في نواتج التعلّم. فعلى الرغم من اتساع نطاق الالتحاق بالتعليم، تشير التقديرات إلى أن نحو 52 في المائة من الأطفال الأردنيين بعمر 10 سنوات، لا يستطيعون قراءة نص بسيط وفهمه[16]، ما يعكس استمرار ظاهرة فقر التعلّم. ويرتبط ذلك جزئياً بمحدودية الاستثمار في التعليم، فلم يتجاوز الإنفاق الحكومي على التعليم 10 في المائة من الموازنة العامة لعام 2022 (الشكل 2)، وهو أقلّ من المتوسط الإقليمي البالغ 12 في المائة[17]. كما يسجل الأردن ارتفاعاً في معدلات الانقطاع عن الدراسة في مرحلة التعليم الثانوي. وتنتشر هذه الظاهرة بدرجة كبرى بين الأطفال غير الأردنيين، لا سيما اللاجئين منهم، مما يعكس الترابط الوثيق بين الفقر ومحدودية الوصول إلى التعليم والنزوح[18].

لا يزال غياب أو ضعف التهيئة البيئية والترتيبات التيسيرية في مؤسسات التعليم من أبرز العوامل المؤدية إلى ضعف مشاركة الأطفال ذوي الإعاقة في التعليم. وتشير بيانات دائرة الإحصاءات العامة في الأردن لعام 2019 إلى أن نحو 79 في المائة من الأطفال ذوي الإعاقة في سن الدراسة، أي نحو أربعة من كل خمسة أطفال منهم، لا يتلقون أي شكل من أشكال التعليم[19].

واستجابةً لهذه التحديات، أحرز الأردن خلال السنوات الأخيرة تقدماً ملحوظاً في تعزيز الإطارَين التشريعي والمؤسسي الداعمَين للتعليم الدامج، انطلاقاً من إقرار قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لسنة 2017 الذي كرس الحق في الوصول المتكافئ إلى التعليم، وألزم المؤسسات التعليمية بتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة ومنع الإقصاء على أساس الإعاقة. كما اعتمدت وزارة التربية والتعليم الاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج[20]،

الشكل 2. الإنفاق الحكومي على التعليم، عام 2022

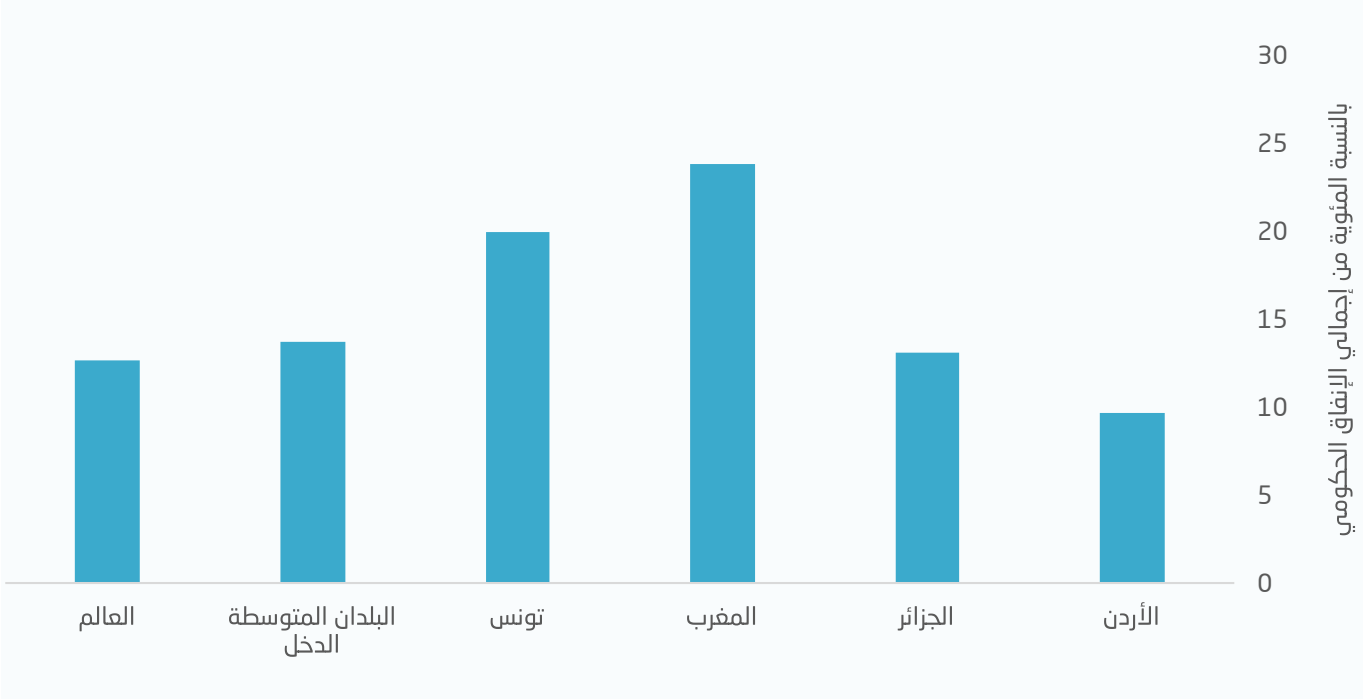

المصدر: UNESCO Institute for Statistics (UIS).

ما أسهم في رفع نسبة دمج الطلاب ذوي الإعاقة في مدارس التعليم العام من 1.7 في المائة في عام 2017 إلى 7.4 في المائة في عام 2024[21].

وركزت الاستراتيجية على تنفيذ إجراءات عملية لتطوير البيئة التعليمية الدامجة، شملت تهيئة المدارس، وإنشاء مرافق متخصصة، وتوفير خدمات الدعم والمعلمين المساندين، إضافةً إلى تقديم مخصصات للنقل والمعدات الطبية للأطفال المعنيين. كما أنشأت وزارة التربية والتعليم 55 صفاً مخصصاً للطلاب ذوي الإعاقات الذهنية المتوسطة والشديدة، و13 مدرسة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية، ومدرسة واحدة للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية. كذلك تمّ توظيف أكثر من 1,500 معلم دعم، وتوفير الترتيبات التيسيرية وخدمات النقل والأدوات المساندة لآلاف الأطفال ذوي الإعاقة[22].

بالإضافة إلى ذلك، عززت التعديلات التي أدخلتها الحكومة على نظام دور الحضانة[23] مبدأ الشمول في مرحلة الطفولة المبكرة، لدعم التدخل المبكر فيما يخصّ الأطفال ذوي الإعاقة وتهيئتهم للاندماج التعليمي لاحقاً. وفي موازاة ذلك، جاءت الاستراتيجية الوطنية لبدائل دور الإيواء[24] لتشجيع الانتقال من الرعاية المؤسسية إلى الرعاية الأسرية والمجتمعية، على نحوٍ يعزّز فرص الأطفال ذوي الإعاقة في الاندماج الاجتماعي والتعليمي. وتعكس هذه الجهود التزاماً وطنياً متزايداً بمواءمة السياسات التعليمية مع مبادئ الإنصاف وعدم التمييز، رغم استمرار الحاجة إلى تحسين التنفيذ وضمان جودة الدمج في مختلف المناطق.

في المقابل، يتنامى دور التعليم الخاص في إعادة تشكيل مشهد التعليم، إذ تتجاوز نسب الالتحاق بالمدارس الخاصة المتوسطَين الإقليمي والعالمي. ومع أن جائحة كوفيد-19 دفعت مؤقتاً بعض الطلاب نحو المدارس الحكومية، فإن الاتجاه العام يشير إلى نمو مستمر للتعليم الخاص.

وعلى صعيد نواتج التعليم وربطها بسوق العمل، يتبيّن أنّ التوسع في التعليم العالي لم ينعكس بالقدر الكافي على فرص التوظيف أو ريادة الأعمال. فالأردن يسجّل أحد أعلى معدلات الالتحاق بالتعليم الجامعي في المنطقة، لكنّ بطالة الخريجين تبقى مرتفعة، في دليلٍ على الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل. كذلك، يحدّ ضعف المهارات الأساسية والرقمية ومهارات ريادة الأعمال من قدرة الشباب على تحويل التعليم إلى فرص اقتصادية أو مشاريع مبتكرة.

وتنصّ المادة 19 من تعليمات برامج المعونات المالية الشهرية المتكررة والمؤقتة لسنة 2026، الصادرة بموجب قانون صندوق المعونة الوطنية رقم 36 لسنة 1986، على التزام الأسر المستفيدة بشروطٍ تتعلق بالتعليم والصحة الإنجابية والحماية والرعاية الأسرية، ولا يُعدّ

الفرد غير الملتزم ضمن أفراد الأسرة المستحقين للمعونة. وفيما يتعلق بالتعليم، تُلزم التعليمات الأسر بإلحاق أبنائها في المدارس ومنع تسرّبهم منها، إذ يُحسم 25 في المائة من إجمالي المعونة الشهرية المستحقة عن كلّ فرد يثبت رسمياً تسرّبه من المدرسة أو عدم التحاقه بها في السن القانونية المحدّدة، مع استثناء الحالات الصحية المثبتة بتقرير طبي معتمد، والأبناء المنقطعين عن الدراسة في المرحلة الثانوية.

التفاوتات في العمل وريادة الأعمال

يتّسم القطاع الخاص في الأردن بدرجةٍ من الديناميكية تفوق معظم بلدان المنطقة. فقد سجلت الشركات النظامية في عام 2024 نمواً سنوياً بلغ 13 في المائة في المبيعات و10 في المائة في العمالة، ترافق مع انخفاض نسبي في التحديات البيروقراطية[25]. ومع ذلك، لم تنعكس هذه المكاسب الكلية في نتائج عادلة عبر مختلف فئات المجتمع. فلا يزال الشباب والنساء والأشخاص ذوو الإعاقة من أكثر الفئات التي لا تستفيد من فوائد هذا النمو.

وتطرح بطالة الشباب في الأردن تحدياً هيكلياً مزمناً، إذ تبلغ نحو 39.3 في المائة لدى الفئة العمرية بين 15 و24 سنة، مع تفاوت بين الإناث (33.8 في المائة) والذكور (41.3 في المائة)[26]، أي ما يقارب ضعف المعدل الوطني للبطالة البالغ 21.4 في المائة[27]. كما تتجاوز نسبة الشباب خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب (NEET) المتوسط الإقليمي (الشكل 3).

ومن المفارقات أنّ ارتفاع المستوى التعليمي لا يترجَم بالضرورة إلى فرص عمل أفضل، بل يرتبط في كثير من الأحيان بارتفاع معدلات البطالة. ففي عام 2024، بلغت بطالة خريجي الجامعات نحو 40 في المائة. في المقابل، بلغ معدل البطالة لدى الحاصلين على شهادة بكالوريوس نحو 25.8 في المائة، مقارنةً بنسبة 15.8 في المائة لدى الحاصلين على شهادة الثانوية، و18.8 في المائة لدى من هم دون المستوى الثانوي في عام 2022[28].

ويعكس هذا النمط تحدياً هيكلياً في مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، إضافةً إلى ضعف قدرة الاقتصاد على استيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين، والنقص في التدريب العملي وعلى المهارات الرقمية ومهارات ريادة الأعمال، وتركّز فرص العمل في قطاعات منخفضة الإنتاجية أو غير نظامية لا تتطلب مهارات عالية. فبينما يتركّز الطلب في مجالات البرمجة والمالية والاتصالات، يتخصص الكثير من الخريجين في مجالات لا تتوافق مع هذا الطلب.

الشكل 3. الشباب خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب (بالنسبة المئوية)

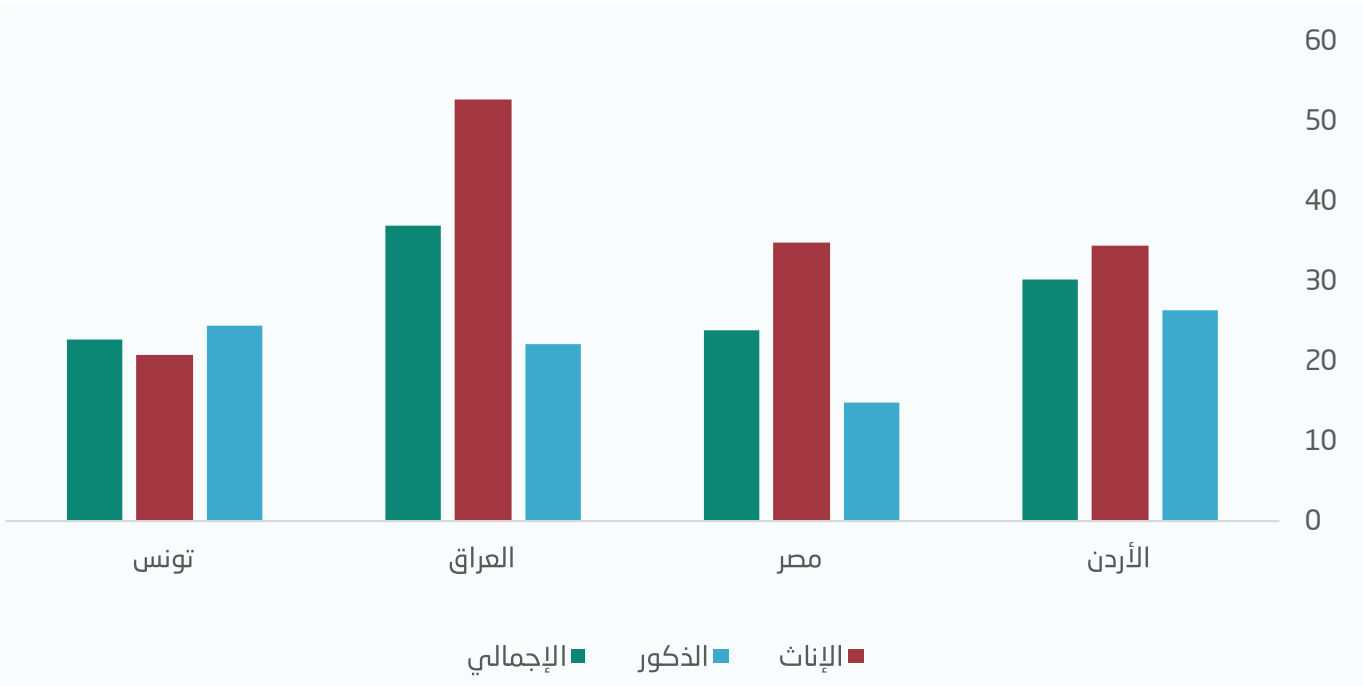

المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية ILOSTAT.

وتشير نتائج المسح الوطني للشباب لعام 2025 إلى أنّ 28.4 في المائة من الشباب (بين 18 و30 عاماً) يفكرون بالهجرة، في دلالةٍ على أنّ النسبة الأكبر من الشباب تميل إلى البقاء في البلد. وهذه الشريحة التي تفكر بالهجرة تمثّل نحو ثلث الشباب، وتدلّ على توجه ملحوظ يرتبط بالدرجة الأولى بالبحث عن فرص عملٍ وتحسين الأوضاع الاقتصادية. وتُظهر نتائج المسح أيضاً أنّ هذا التوجه لا يعكس بالضرورة رغبة الشباب في الاستقرار الدائم خارج البلد، بل إن جزءاً كبيراً منهم يرى الهجرة خياراً مؤقتاً، ولديه نية العودة إلى الأردن بعد تحقيق أهداف اقتصادية محددة[29].

وأمام النساء والأشخاص ذوي الإعاقة تحديات أشد تعقيداً في سوق العمل. فقد بلغ معدل بطالة الشابات (بين 15 و24 سنة) 64 في المائة مقابل 43 في المائة للشبان[30]. أما الأشخاص ذوو الإعاقة، فيواجهون بعض التحديات في الوصول إلى سوق العمل والاندماج فيه، إذ ينخفض احتمال توظيف الرجال منهم إلى النصف مقارنةً بالأشخاص من غير ذوي الإعاقة، وفرص النساء أدنى من ذلك. وتبقى التصوّرات النمطية بشأن الإنتاجية والسلامة من أهم المبرّرات[31].

وفي ظل هذه التحديات، تُطرح ريادة الأعمال كبديل ضروري ومسار واعد في الوقت نفسه. فيعبّر نحو نصف الشباب في الأردن عن نيّتهم تأسيس مشاريع خاصة خلال السنوات الخمس المقبلة[32]، إلّا أنّ المنظومة الداعمة لا تزال محدودة، ويفتقر الكثيرون إلى المعرفة ببرامج التدريب والحاضنات، رغم دورها في تعزيز الدافع الريادي.

وتشير بيانات المرصد العالمي لريادة الأعمال في الأردن إلى تنام ملحوظ في النشاط الريادي خلال السنوات الأخيرة، إذ ارتفع معدل النشاط الريادي في مراحله المبكرة بنسبة 34 في المائة بين عامَي 2023 و2024. كما تحسنت مشاركة النساء في ريادة الأعمال بشكلٍ لافت، فارتفعت نسبة مشاركتهن في النشاط الريادي المبكر من 6.8 في المائة في عام 2019 إلى نحو 20 في المائة في عام 2024، في حين سجلت مشاركة الرجال زيادةً أكثر تواضعاً. ومع ذلك، تبقى استدامة هذه المشاريع محدودة[33].

ولا تزال منظومة ريادة الأعمال في الأردن تواجه تحديات بنيوية، خاصة فيما يتعلق باستدامة المشاريع والوصول إلى التمويل، الذي يُعد من أبرز القيود، رغم تحسّن الظروف في السنوات الأخيرة. ويلاحظ في هذا السياق تراجع في ملكية الشركات القائمة مقابل زيادة في عدد المشاريع الناشئة. ولا تزال معدلات ملكية الأعمال القائمة منخفضة، لم تتجاوز 7 في المائة للرجال و2 في المائة للنساء في عام 2024، في دليل على أن العديد من الشركات الناشئة لا تنجح في التحوّل إلى مؤسسات طويلة الأمد. ويظلّ الخوف من الفشل من أبرز التحديات أمام تحويل النوايا الريادية إلى مشاريع فعلية، ما يؤكّد الحاجة إلى سياسات أكثر فاعلية لدعم التمويل المبكر، وتطوير شبكات الإرشاد والتدريب، وتهيئة بيئة داعمة لريادة الأعمال المستدامة[34].

وغالباً ما يتمثل الدافع الأساسي لمعظم المبادرات الريادية في الحاجة إلى تأمين الدخل وليس الابتكار، ما يجعل العديد منها عرضة للتعثر على المدى الطويل. وعلى الرغم من المرونة التي تتميّز بها هذه المبادرات، فإن قدرتها على النمو والاستمرار تعتمد إلى حدٍّ كبير على توافر بيئة تمويلية وتنظيمية داعمة[35]. ويُظهر القطاع الخاص في الأردن مستويات ملحوظة من النمو والتنافسية والحيوية الاقتصادية، غير أنّ هذه الديناميكية لم تنعكس بشكلٍ متكافئ على فرص العمل، حيث لا تزال الفجوات في الوصول إلى العمل اللائق قائمة، لا سيما لدى الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة.

وفي هذا السياق، تبرز ريادة الأعمال كمسارٍ واعد لترسيخ الإدماج الاقتصادي، وتحفيز الابتكار، وتنويع النشاط الاقتصادي، غير أن تفعيل هذا الدور يستلزم وضع أطر مؤسسية داعمة، وتوسيع فرص الوصول العادل إلى التمويل، وتحسين بيئة الأعمال، وتوجيه التحولٍ الاقتصادي نحو نماذج إنتاجية أكثر استدامة وشمولاً. ولا بد أيضاً من تطوير المهارات التطبيقية والرقمية، ودعم التعليم الريادي في الجامعات، لتحويل التعليم إلى فرص اقتصادية حقيقية. فمن خلال زيادة قابلية توظيف الخريجين ودعم ثقافة الابتكار وريادة الأعمال، يمكن تقليص الفجوة بين التعليم وسوق العمل، ورسم مسارات جديدة للنمو الاقتصادي، واستحداث فرص العمل.

وتنصّ المادة 3 من تعليمات تمكين وتأهيل أفراد الأسر المنتفعة من برامج المعونات المالية الشهرية لسنة 2026، الصادرة بموجب قانون صندوق المعونة الوطنية رقم 36 لسنة 1986، على مجموعة من التدابير الرامية إلى دعم الانتقال من التعلم إلى العمل وتعزيز الاعتماد على الذات. وتشمل هذه التدابير تنمية مهارات أفراد الأسر المنتفعة وقدراتهم، وتسهيل دمجهم في سوق العمل أو تأهيلهم لإنشاء مشاريع صغرى بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص والجهات التدريبية والشريكة، إضافة إلى تطوير المهارات الشخصية والحياتية للأطفال واليافعين وذويهم عن طريق برامج التمكين الاجتماعي. كما تهدف التعليمات إلى توسيع شبكة الحماية الاجتماعية والاقتصادية وتأهيل الأفراد للالتحاق بفرص العمل المتاحة، بما يسهم في تحقيق انتقال تدريجي للأسر من الاعتماد على المساعدات النقدية إلى الاعتماد على الذات عبر مسارات تمكين متكاملة وواضحة.

التفاوتات في المشاركة المدنية

يسعى الأردن منذ عام 2015 إلى وضع المواطنين في صميم عملية التنمية عن طريق اعتماد اللامركزية وتطوير آليات لتقييم الاحتياجات المحلية، وذلك بإقرار قانون اللامركزية رقم 49 لسنة 2015[36]. لكنّ التنفيذ الفعلي لهذه التوجهات بدأ في عام 2017 مع تنظيم أول انتخابات لمجالس المحافظات. وواجه التطبيق العملي تحديات كبيرة، بفعل النقص في الموارد البشرية والمالية في المجالس البلدية، وافتقار الشباب للمعرفة بآليات المشاركة العامة. وتشير نتائج استطلاع أجرته مؤسسة فريدريش إيبرت في عام 2023 حول الديمقراطية وحقوق الإنسان للشباب في الأردن إلى أنّ أكثر من 70 في المائة من الشباب غير مهتمين بالسياسة، في حين لم يعبّر عن اهتمام كبير بها سوى 5 في المائة من الذكور و2 في المائة من الإناث. كما يُظهر الاستطلاع أنّ نسبة الشباب المنتسبين إلى الأحزاب السياسية لا تتجاوز 2 في المائة، ولا تتعدى نسبة مشاركتهم في الجمعيات والمنظمات المدنية 7 في المائة، ما يعكس فجوة واضحة بين الوزن الديمغرافي للشباب ومستوى مشاركتهم في الحياة العامة[37].

وعلى الرغم من أن الأردن كان من أوائل الدول العربية التي تبنّت نهجاً استراتيجياً لقطاع الشباب، بإطلاق الاستراتيجية الوطنية للشباب منذ عام 2004 وتأسيس مؤسسات شبابية منذ مراحل مبكرة من نشأة الدولة، فقد واصلت وزارة الشباب تطوير سياساتها وبرامجها بما يواكب التحديات الراهنة. وفي هذا الإطار، عملت الوزارة على تحديث المراكز الشبابية وتطويرها، عن طريق إطلاق خمسة مسارات تمكينية شاملة، غطّت برامج متكاملة في نحو 97 في المائة من المراكز الشبابية البالغ عددها 150 مركزاً. كما تبنّت الوزارة توجّهاً واضحاً نحو تنفيذ البرامج المستدامة بعيداً عن الأنشطة المؤقتة، والاستثمار في بناء قدرات العاملين مع الشباب، بما يعزز جودة التدخلات ويُسهم في تحقيق أثر تنموي أكثر استدامة[38].

وتعكس مؤشرات المشاركة الانتخابية تحدي مشاركة الشباب، إذ اقتصرت نسبة المشاركة في الانتخابات النيابية لعام 2024 على 32 في المائة من إجمالي الناخبين المسجلين، وفق بيانات الهيئة المستقلة للانتخاب[39]. وتشير بيانات وزارة الشباب إلى أن نحو 45 في المائة من الناخبين المؤهلين في الأردن هم دون سن الخامسة والثلاثين، ما يؤكد الوزن الديمغرافي الكبير للشباب في الجسم الانتخابي. ومع ذلك، لا يشكّل الناخبون الذين يشاركون للمرة الأولى إلّا 11.5 في المائة تقريباً من إجمالي الهيئة الناخبة الشبابية[40]، وهي نسبة تُبيّن الانخراط المحدود للشباب في العملية الانتخابية مقارنة بحجمهم الديمغرافي، وتُبرز الفجوة بين حضورهم السكاني ومستوى مشاركتهم الفعلية في الحياة السياسية.

وتتفاقم هذه التحديات لدى الفئات الأكثر احتياجاً. فلا تزال المعايير الاجتماعية والثقافية تحدّ من مشاركة النساء في الحياة السياسية والعامة، على الرغم من

التحسّن التدريجي في تمثيلهن في البرلمان والمجالس المحلية. كما تظل مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة محدودة بحكم الحواجز المادية والمؤسسية، وضعف الآليات التي تضمن تمكينهم من المشاركة في عمليات صنع القرار.

وفي المحصلة، تعكس هذه المؤشرات فجوة واضحة بين الأطر المؤسسية الداعمة للمشاركة العامة ومستوى مشاركة المواطنين الفعلية، لا سيما الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة. ثم أنّ التحديات المرتبطة بالمشاركة العامة تكشف عن الحاجة إلى استراتيجيات متكاملة تعزز الثقة بالمؤسسات، وتوسّع قنوات المشاركة المدنية، وتدعم المبادرات الشبابية والاقتصادية. ويُعدّ تمكين هذه الفئات من المشاركة الفعالة في الحياة العامة وصنع القرار شرطاً أساسياً لتحويل المكاسب الديمغرافية التي يملكها الأردن إلى محرّك للتنمية العادلة والمستدامة.

توصيات في السياسات العامة

يمكن للأدرن، من خلال إصلاح التعليم، وتنشيط سوق العمل، ودعم ريادة الأعمال، وتعزيز المشاركة الشاملة، أن يعالج أوجه عدم المساواة البنيوية التي تحدّ من الفرص المتاحة أمام الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة. ولا تسهم هذه الإجراءات المتكاملة في الحدّ من الإقصاء فحسب، بل تتيح أيضاً إطلاق طاقات جيل جديد ليشارك بفعالية في نمو مستدام وعادل. وانطلاقاً من تحليل محاور التعليم والعمل والمشاركة المدنية وريادة الأعمال، تبرز التوصيات التالية أمام صانعي السياسات.

الاستثمار في التعليم الدامج والتعلّم مدى الحياة

يمكن للأردن زيادة الإنفاق على التعليم ليصل إلى ما بين 4 و6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي أو 15 إلى 20 في المائة من الموازنة العامة، تماشياً مع التزامات إعلان إنشيون ومعايير اليونسكو، مع التركيز على التعليم المبكر. فتعزيز جودة التعليم في المراحل الأولى لا يسهم في تحسين نتائج التعلّم فحسب، بل يضع أيضاً أساساً لتنمية المهارات الأساسية والرقمية والحياتية اللازمة لتعزيز قابلية التوظيف وتوسيع فرص ريادة الأعمال مستقبلاً. كما ينبغي توجيه الموارد نحو معالجة فقر التعلّم وإدماج الفئات الأكثر احتياجاً، لا سيما الأطفال في المناطق الريفية، واللاجئين، والفتيات، والأشخاص ذوي الإعاقة.

ولتحقيق تقدّم ملموس، يُقترح توسيع الاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج ليشمل أحد أهدافها تحديث 200 مدرسة بحلول نهاية عام 2026 وتجهيزها بتسهيلات الوصول، وغرف الموارد، وتقنيات المساعدة. كما يمكن للأردن اعتماد مبادرة فقر التعلّم. فاستمرار هذه الفجوة في المهارات الأساسية يؤدي إلى تقويض فرص الشباب لاحقاً في سوق العمل، كما يحدّ من قدرتهم على تطوير أفكار مبتكرة أو إطلاق مشاريع ريادية مستدامة.

والجمع بين التمويل الكافي، والبنية التحتية الدامجة، والتدخلات التعليمية التصحيحية، إلى جانب إدماج المهارات الرقمية والريادية في المناهج، يمكّن النظام التعليمي من تقليص فجوات الإنصاف وتحسين فرص التعلّم مدى الحياة. كما يسهم في إعداد جيل أكثر قدرة على الاندماج في سوق العمل واستحداث فرص اقتصادية جديدة من خلال الابتكار وريادة الأعمال.

تمهيد مسارات الانتقال من التعلّم إلى العمل

يمكن أن يسهم توسيع برامج تنشيط سوق العمل وربطها بالجامعات ومؤسسات التدريب في تقليص الفجوة في المهارات. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتزويد الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة بالمهارات الرقمية والمالية ومهارات التواصل المتوائمة مع متطلبات السوق، مع التصدي للتصوّرات النمطية السلبية التي تحدّ من مشاركتهم في القوى العاملة. ولمعالجة الاختلال الحادّ بين مهارات الخريجين واحتياجات سوق العمل، يوصى بالاستثمار في أكاديميات شبابية متخصصة حسب القطاعات، قائمة على شراكات بين القطاعين العام والخاص. ويُعدّ نموذج أكاديمية البرمجة التي أنشأتها شركة أورانج الأردن مثالاً ناجحاً محلياً، إذ توفر تدريباً مكثفاً قصير الأمد في المهارات الرقمية، مرتبطاً مباشرة باحتياجات أصحاب العمل.

كما يمكن توسيع نموذج أكاديميات البرمجة عبر إطار قانوني واضح وملزم يضمن مساهمة الشركات الكبرى في تطوير المناهج وتقديم التدريب العملي. ويُستحسن تفعيل دور غرف الصناعة والتجارة لتقوم بمسح دوري ومنتظم لاحتياجات سوق العمل من المهارات، وربط الحوافز بتحقيق الاستدامة في التوظيف لأكثر من عام، وليس التوظيف المؤقت، لتجنب استغلال البرامج. ويمكن

توسيع هذا النموذج على المستوى الوطني ليشمل قطاعات واعدة مثل الطاقة المتجددة، والرعاية الصحية، والخدمات اللوجستية، بما يعزز بدرجةٍ كبيرة قابلية الشباب للاندماج في سوق العمل.

وفي موازاة ذلك، ينبغي توسيع نطاق السياسات الهادفة إلى تحسين أداء سوق العمل (ALMPs) لتشمل برامج تدريب مهني منظم ومنح دعم للأجور، على أن يتم تمويلها بمشاركة المؤسسات المانحة والقطاع الخاص، بهدف تحفيز الشركات على توظيف الخريجين الجدد. كما يمكن إنشاء صندوق وطني لحوافز أصحاب العمل، يمنح شركات القطاع الخاص مزايا ضريبية وتقديراً عاماً عند تحقيقها نسب إدماج مستهدفة للنساء والأشخاص ذوي الإعاقة. ويُعدّ برنامج دعم التشغيل في تونس مثالاً على كيفية تغيير سلوك أصحاب العمل من خلال الحوافز، ويمكن تكييف نموذج مشابه له في الأردن لتذليل العقبات التي تواجهها الفئات الأكثر احتياجاً في سوق العمل.

تيسير الوصول المنصف إلى ريادة الأعمال

يجب أن يتطور النظام الريادي في الأردن من نموذج قائم أساساً على الضرورة إلى نموذج يشجّع الابتكار والاستدامة، مع التركيز على التحول التدريجي نحو ريادة الأعمال القائمة على التكنولوجيا والمعرفة بدلاً من الحاجة الاقتصادية. وفي هذا السياق، يُعد إنشاء برنامج الابتكار للشباب خطوة أساسية لتقديم منح تنافسية وخدمات احتضان للشركات الناشئة التي يقودها الشباب والنساء والأشخاص ذوو الإعاقة. كما يمكن توجيه برامج الاحتضان والتدريب نحو القطاعات ذات الأولوية الوطنية التي حددتها رؤية التحديث الاقتصادي، مثل تكنولوجيا المعلومات، والخدمات اللوجستية، والسياحة، والصناعات ذات القيمة المضافة العالية.

وتعكس تجربة الأردن في تعزيز ريادة الأعمال توجّهاً وطنياً نحو تمكين مختلف فئات المجتمع. وقد عملت المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (جيدكو) على تصميم برامج متكاملة تدعم تأسيس ونمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، عبر توفير التمويل، وتنمية القدرات، وتقديم الاستشارات الفنية، إضافة إلى ربط المشاريع بالأسواق. كما أولت المؤسسة اهتماماً خاصاً بتحفيز الابتكار وتعزيز الإنتاجية عن طريق استهداف القطاعات ذات القيمة المضافة، مع توسيع خدماتها لتشمل مختلف محافظات الأردن، بما يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وتعزيز فرص العمل الذاتي، وزيادة تنافسية الاقتصاد الوطني. وتركّز جهود المؤسسة على دعم الشباب والنساء، وتشجيع الابتكار والتحول الرقمي، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على استحداث فرص عمل، ورفع كفاءة الإنتاج، ودفع الاقتصاد نحو مزيدٍ من النمو والاستدامة.

وللحدّ من النشاط غير النظامي وتشجيع ريادة الأعمال النظامية، من الضروري تبسيط إجراءات تسجيل الشركات الجديدة وخفض تكاليفها، خاصةً في المحافظات، من خلال مراجعة التشريعات المتعلقة بالشركات الناشئة لضمان مرونتها وقدرتها على استقطاب الاستثمار. وتُعدّ برامج الضمان والتمويل الأصغر ودعم تطوير الأعمال أدوات حيوية لتمكين الشباب والفئات الأكثر عرضة للمخاطر من إطلاق المشاريع من دون التعرّض لمخاطر مالية مفرطة.

ومع تسارع التحول الرقمي، تزداد الحاجة إلى إنشاء مراكز إقليمية لريادة الأعمال الرقمية في محافظات مثل إربد، والزرقاء، والمفرق، لتقليل التمركز في العاصمة، وتوفير مساحات عمل مشتركة وبرامج إرشاد وشبكات ربط مع المستثمرين في مختلف أنحاء البلد. ويجب أن يترافق ذلك مع تطوير البنية التحتية الرقمية وبناء القدرات الوطنية في مهارات المستقبل، بما يتيح التنفيذ الفعّال لاستراتيجية الذكاء الاصطناعي وتمكين الشركات الناشئة المعتمدة على التكنولوجيا والابتكار.

ولا بدّ من دعم فكرة اللامركزية الاقتصادية وإنشاء مراكز إقليمية لريادة الأعمال الرقمية في المحافظات لتكون بمثابة بوابات لتدريب الشباب على التجارة الإلكترونية والتسويق الرقمي، وتمكينهم من الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية.

وإذا نُفّذت هذه الإجراءات بشكل متكامل وفعّال، فإنها تسهم في تنويع النظام الريادي في الأردن وجعله أكثر شمولاً ومرونة واستدامة، بما يدعم التحوّل نحو اقتصاد قائم على الابتكار وتوفير الفرص المتكافئة لجميع الفئات.

جعل المشاركة المدنية هادفة وشاملة

يجب أن تتجاوز مشاركة الشباب في الحوكمة حدود الاستشارات الرمزية. وتتمثل الخطوة الأولى في إضفاء الطابع المؤسسي على مجالس استشارية شبابية منتخبة على مستوى البلد والمحافظات، تُمنح تفويضات واضحة لمراجعة الميزانيات المحلية وخطط التنمية. ويجب أن ترتبط توصيات هذه المجالس مباشرةً بتمويل البلديات القائم على الأداء، لضمان تحقيق نتائج ملموسة.

كما يمكن للأردن إطلاق منصة رقمية للمشاركة، تتيح للشباب اقتراح المشاريع المحلية، ومناقشتها، والتصويت عليها. ويمكن الاستفادة من تجربة الميزانية التشاركية للشباب في البرتغال، التي مكّنتهم من التأثير المباشر على تخصيص الموارد، مع تكييف النموذج الأردني للتركيز على الخدمات المجتمعية، والتعليم، والقدرة على التكيّف مع تغيُّر المناخ.

وحرصاً على أن تكون المشاركة المدنية شاملة وتمثيلية بحق، يجب أن تقوم آلياتها على الشفافية في مراحل التصميم والتنفيذ والتقييم. وينبغي أن تتيح تقييمات الاحتياجات المحلية والمجالس الشبابية تأثيراً حقيقياً للشباب في صنع القرار، كما يجب أن تضمن المنهجيات التقاطعية تمثيل الشابات، واللاجئين، والشباب ذوي الإعاقة بوصفهم صانعي قرار يمتلكون تفويضاً فعلياً. ومن شأن هذه الإجراءات أن تنقل المشاركة المدنية من التمثيل الرمزي إلى التأثير الحقيقي في السياسات والبرامج.

دعم المبادرات الشبابية كجسر بين المشاركة والريادة

يقوم الأردن حالياً بتحديث الاستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025) إلى ما بعد عام 2025 لتستثمر في التمكين الشبابي المتعدد الأبعاد والتعليم الشامل، وتمهّد مسارات قوية من التعلم إلى العمل، وتوسّع فرص ريادة الأعمال المنصفة، وتجعل مشاركة الشباب مؤثّرة من أجل تقليص أوجه عدم المساواة وإطلاق العائد الديمغرافي للأردن.

ومن شأن تقديم منح صغيرة ودعم تقني للمنظمات الشبابية أن يرسّخ الثقة المدنية ويطوّر المهارات الريادية. ويمكن للمشاريع التجريبية في مجالات الاهتمام المشترك، مثل العمل المناخي والثقافة الرقمية والصحة المجتمعية، أن تستحدث نقاط دخول لمشاركة شبابية فاعلة. ولتشجيع هذا التوجه، يمكن إنشاء برنامج "منح العمل الشبابي" لتقديم منح تصل إلى 10,000 دولار أمريكي للمشاريع التي تقودها منظمات شبابية. وقد استُخدم هذا النموذج بنجاح في البيئات المعرّضة للمخاطر لتمكين الجهات الفاعلة المحلية. ويمكن ربطه مباشرةً بالأولويات الوطنية للتنمية في الأردن من أجل ضمان مساهمة المبادرات الشبابية في زيادة الثقة المدنية وارتباطها بالسياسات العامة.

وفي موازاة ذلك، يمكن توسيع البرنامج الوطني للتطوع الشبابي ليصبح نموذجاً منظماً للمشاركة المدنية، مع توثيق المهارات المكتسبة ومنح شهادات رسمية، ما يسهم في تحويل المشاركة المدنية إلى قابلية للتوظيف. كما يمكن إطلاق مسابقات وطنية للحلول المناخية التي يقودها الشباب، بالشراكة مع صندوق المناخ الأخضر، لتوفير منصات تتيح للشباب تقديم أفكار مبتكرة والمشاركة في الاستراتيجيات الوطنية للمناخ.

لن تؤدي هذه الإجراءات المتكاملة إلى تعزيز الثقة المدنية فحسب، بل من شأنها أيضاً أن تزوّد الشباب بالمهارات العملية، والموارد، والتمكين المؤسسي اللازم لبناء مستقبل مستدام والتأكيد على دورهم كفاعلين أساسيين في المجتمع.

الحواشي

1. يمكن الاطلاع على رؤية التحديث الاقتصادي على الموقع https://www.jordanvision.jo/ar.
2. دائرة الإحصاءات العامة، السكان ممن أعمارهم 15-24 سنة حسب حالة النشاط الاقتصادي وحالة الالتحاق بالمؤسسات التعليمية والجنسية والجنس (توزيع نسبي)، 2024.
3. دائرة الإحصاءات العامة، عدد السكان المقدّر لنهاية عام 2025، كانون الثاني/يناير 2026.
4. وزارة الشباب، الاستراتيجية الوطنية للشباب 2019-2025.
5. بوابة الأردن للتنمية – دائرة الإحصاءات العامة، التعليم (تاريخ الاطلاع: آذار/مارس 2026).
6. UNESCO UIS data browser, Gross enrolment ratio, primary to tertiary, both sexes (%), 2024.
7. بوابة الأردن للتنمية – دائرة الإحصاءات العامة، التعليم (تاريخ الاطلاع: آذار/مارس 2026).
8. المرجع نفسه.
9. المرجع نفسه.
10. مجموعة البنك الدولي – البيانات، الأردن (تاريخ الاطلاع: آذار/مارس 2026).
11. المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لسنة 2017، 2017.

12. المسح الوطني للشباب لعام 2025.
13. وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، التقرير الوطني للمملكة الأردنية الهاشمية 2024/2023، 2024، ص. 96-97.
14. المرجع نفسه، ص. 65.
15. المسح الوطني للشباب لعام 2025.
16. The World Bank, Jordan Learning Poverty Brief, 2021.
17. مجموعة البنك الدولي – البيانات، المؤشرات (تاريخ الاطلاع: آذار/مارس 2026).
18. UNICEF, Middle East And North Africa Out-Of-School Children Initiative: Jordan Country Report On Out-Of-School Children, 2020.
19. Humanity & Inclusion, Disability-Inclusive Education in Jordan – Factsheet, 2022.
20. https://moe.gov.jo/AR/Pages/Inclusive_Education.
21. Jordan News Agency, Ministry of Education highlights progress in inclusive education strategy, 2024.
22. المرجع نفسه.
23. وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية، برامج الحماية الاجتماعية في الأردن (تاريخ الاطلاع: آذار/مارس 2026).
24. يمكن الاطلاع على الاستراتيجية الوطنية لبدائل دور الإيواء على هذا الرابط.
25. The World Bank, Enterprise Surveys: Jordan 2024 Country Profile, 2024.
26. دائرة الإحصاءات العامة، السكان ممن أعمارهم 15-24 سنة حسب حالة النشاط الاقتصادي وحالة الالتحاق بالمؤسسات التعليمية والجنسية والجنس (توزيع نسبي)، 2024.
27. Department of Statistics, Press release – Unemployment Rate for 2024, 2024.
28. بوابة الأردن للتنمية – دائرة الإحصاءات العامة، الأردن بالأرقام (تاريخ الاطلاع: آذار/مارس 2026).
29. المسح الوطني للشباب لعام 2025.
30. دائرة الإحصاءات العامة، السكان ممن أعمارهم 15-24 سنة حسب حالة النشاط الاقتصادي وحالة الالتحاق بالمؤسسات التعليمية والجنسية والجنس (توزيع نسبي)، 2024.
31. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الأشخاص ذوو الإعاقة: مسح للتصورات السائدة في سوق العمل – الأردن، 2022.
32. UNICEF, Youth Entrepreneurial Readiness in Jordan: High Interest, Low Success Rates, 2021.
33. Global Entrepreneurship Monitor (GEM), Jordan National Report 2024/2025, 2025.
34. المرجع نفسه.
35. المرجع نفسه.
36. تشريعات الأردن، قانون اللامركزية لسنة 2015 (تاريخ الاطلاع: آذار/مارس 2026).
37. Abū-Rummān, M. and Alkhatib, W. (2023). Democracy and Human Rights: Youth in Jordan: FES MENA Youth Study: Results Analysis.
38. يمكن الاطلاع على خطة تطوير المراكز الشبابية على هذا الرابط.
39. الهيئة المستقلة للانتخاب، انتخابات مجلس النواب 2024، 2024.
40. European Union Election Observation Mission, Hashemite Kingdom of Jordan 2024 Final Report, 2024.

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهار البلدان كرامة الإنسان

رؤيتنا: طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا: بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة، نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلّ إنسان.

www.unescwa.org

2600146A